



## دليل المواطن للنفاز إلى المعلومة بإدارة الملكية العقارية



خلية الحوكمة بإدارة الملكية العقارية

21/11/2018



## دليل المواطن للنفاذ إلى المعلومة (القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016)

المراجع	دليل إجراءات طلب النفاذ إلى المعلومة	النفاذ إلى المعلومة
- الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 - القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 - المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ 26-05-2011 - المرسوم عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11-06-2011 - المنشور عدد 25 لسنة 2012 المؤرخ في 25-05-2012		

يهدف هذا الدليل إلى :

\* التأكيد على خصوصية إدارة الملكية العقارية في مجال النفاذ إلى المعلومة ضرورة أنها مؤسسة عمومية تقدم خدمات اشهارية طبقا لأحكام مجلة الحقوق العينية و النصوص ذات العلاقة بالشهر العيني .

\* التعريف بسياسة إدارة الملكية العقارية التي تتعهد بتطبيقها في مجال تنفيذ قانون النفاذ الى المعلومات و المعلومات و المشاور الإدارية التي تنتجها مصالحة مع احترام مقتضيات أحكام الفصل 376 من م.ع.ع.

\* تحديد الإجراءات التي ستعتمدها استجابة إلى مطالب المتعاملين معها بخصوص الاطلاع على المعلومة و الطرق الممكن إتباعها

ملاحظات	الوصف المدقق للإجراء	الإجراء
الفصل 01 من القانون عدد 22 لسنة 2016 "تضمن الدولة الحق في الإعلام و الحق في النفاذ إلى المعلومة" "الفصل 32 من الدستور"	* يحق لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في تونس أو خارجها طلب <b>المعلومات عامة و متاحة للجميع</b>	من يمكنه تقديم مطلب ؟
	* تعميم مطبوعة إدارية مقيسة مخصصة للغرض يمكن طلبها من الهيكل مباشرة ( لدى المكلف بالنفاذ ) أو تحميلها عن طريق موقع الواب لإدارة الملكية العقارية * على ورق عادي مع ضرورة أن يتضمن المطلب في هذه الحالة : - اسم و لقب صاحبه و عنوانه بالنسبة للشخص الطبيعي.	



	<p>- التسمية الاجتماعية و المقر بالنسبة للشخص المعنوي. - التوضيحات اللازمة بالنسبة إلى المعلومة المطلوبة و الهيكل المعني. - لا يلزم طالب النفاذ بذكر الأسباب أو المصلحة من الحصول على المعلومة ضمن مطلب النفاذ.</p>	
ملاحظات	الوصف المدقق للإجراء	الإجراء
<p>الفصول من 13/09 من القانون عدد 22 لسنة 2016 لدى المكلف بالنفاذ بإدارة الملكية العقارية :مركزيا - العنوان: 53 شارع الحرية تونس 1000 - بمختلف فروع الإدارات الجهوية للملكية العقارية بموقع وab الإدارة: <a href="http://www.cpf.gov.tn">www.cpf.gov.tn</a> الاسم و البريد الإلكتروني للمكلفين بالنفاذ بإدارة الملكية العقارية منشورة بموقع وab إدارة الملكية العقارية : <a href="http://www.cpf.gov.tn">www.cpf.gov.tn</a> الفاكس: 71831145</p> <p>في أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) من تاريخ توصله بالمطلب</p>	<p>*يوجه المطلب إلى المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بإدارة الملكية العقارية عن طريق : -الإيداع المباشر - البريد المضمون الوصول - الفاكس - البريد الإلكتروني مع الإعلام بالبلوغ * يسلم الطالب وصلا في الغرض * يتم إعلام الطالب بالمعطيات المنقوصة بالمطلب في اقرب الأجل بأي وسيلة تترك أثرا كتابيا ، مع تقديم المساعدة اللازمة له بتوجيهه و إرشاده حتى يكون المطلب مستوفيا للشروط ( خاصة فيما يتعلق بالبيانات الضرورية كالاسم و اللقب و العنوان بالنسبة للشخص الطبيعي ، و التسمية الاجتماعية و المقر بالنسبة للشخص المعنوي ، بالإضافة إلى التوضيحات اللازمة بخصوص المعلومة المطلوبة و الهيكل المعني و كذلك كيفية النفاذ الى المعلومة )</p>	<p>لمن يوجه المطلب ؟</p>
<p>وفقا للفصول عدد 24 الى 28 من القانون عدد 22 لسنة 2016 : * لا تعتبر هذه المجالات استثناءات مطلقة لحق النفاذ إلى المعلومة . * تكون خاضعة لتقدير الضرر من النفاذ على أن يكون الضرر جسيما سواء كان أنيا أو لاحقا * تكون خاضعة لتقدير المصلحة العامة من طلب تقديم المعلومة أو من عدم تقديمها بالنسبة لكل طالب</p>	<p><b>المبدأ: الحق في النفاذ للمعلومة</b> <b>الاستثناء: يتم رفض طلب النفاذ في الحالات التالية :</b> * إذا كان طلب لنفاذ يؤدي إلى إلحاق ضرر ب: 1- الأمن العام 2- الدفاع الوطني 3- العلاقات الدولية فيما يتصل بهما 4- حقوق الغير في : -حماية حياته الشخصية - معطياته الشخصية - ملكيته الفكرية</p>	<p>ما هي المعلومات التي يمكن النفاذ إليها؟</p>



<p>* يراعى التناسب بين المصالح المراد حمايتها و الغاية من مطلب النفاذ .</p> <p>* لا يشمل النفاذ إلى المعلومة البيانات المتعلقة بهوية الأشخاص الذين قدموا معلومات بهدف الإبلاغ عن تجاوزات أو حالات فساد</p> <p>* تصبح المعلومة المشمولة بالاستثناء قابلة للنفاذ إليها وفقا للأجال و الشروط المنصوص عليها بالتشريع المتعلق بالارشيف</p>	<p>في صورة الرفض يتم إعلام طالب النفاذ بذلك بجواب معلن ينتهي مفعول الرفض بزوال أسبابه المبينة في الجواب على مطلب النفاذ لا تنطبق الاستثناءات :</p> <p>* على المعلومات الضرورية بغاية الكشف عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان أو جرائم الحرب أو البحث فيها أو تتبع مرتكبيها ما لم يكن في ذلك مساس بالمصلحة العليا للدولة</p> <p>* عند وجوب تغليب المصلحة العامة على الضرر الذي يمكن أن يلحق المصلحة المزمع حمايتها لوجود تهديد خطير للصحة أو السلامة أو المحيط أو جراء حدوث فعل إجرامي</p> <p>* إذا كانت المعلومة المطلوبة مشمولة جزئيا بالاستثناء فلا يمكن النفاذ إليها إلا بعد حجب الجزء المعني بالاستثناء متى كان ذلك ممكنا</p>	
<p>موقع وab إدارة الملكية العقارية : <a href="http://www.cpf.gov.tn">www.cpf.gov.tn</a></p>	<p>إدارة الملكية العقارية (الإدارة المركزية ) مختلف الإدارات الجهوية للملكية العقارية (22)</p>	<p>ما هي الإدارات التي يمكن أن يشملها طلب النفاذ ؟</p>
<p>- يتعين على الهيكل المعني توفير المعلومة في الصيغة المطلوبة</p> <p>- عند عدم توفيرها في الصيغة المطلوبة يتعين على الهيكل المعني توفير المعلومة في الصيغة المتاحة</p>	<p>* يمكن لطالب النفاذ عند إعداد المطلب أن يحدد الكيفية التي تمكنه من النفاذ إلى المعلومة و التي يمكن أن تتخذ إحدى الصيغ التالية :</p> <p>* الاطلاع على المعلومة على عين المكان ، ما لم يمكن في ذلك إضرار بها</p> <p>* الحصول على نسخة ورقية من المعلومة</p> <p>* الحصول على نسخة إلكترونية من المعلومة عند الامكان</p> <p>* الحصول على مقتطفات من المعلومة</p>	<p>صور النفاذ إلى المعلومة/ كيفية النفاذ ؟</p>
<p>- لا يتم تسليم الوثائق المطلوبة إلا عند تسليم ما يفيد دفع ذلك المقابل.</p> <p>- المعاليم الراجعة إلى إدارة الملكية العقارية نم ضبطها بموجب :</p> <p>الأمر عدد 1153 لسنة 2016 المؤرخ في 15 أوت 2016 المتعلق بضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسدات من قبل مصالحتها</p>	<p>* <u>المبدأ</u> : لكل شخص الحق في النفاذ إلى المعلومة بصفة مجانية .</p> <p>* <u>الاستثناء</u> : إذا كان توفير المعلومة يقتضي جملة من المصاريف، يتم إعلام صاحب المطلب مسبقا بضرورة دفع مقابل على ان لا يتجاوز ذلك المصاريف الحقيقية التي تحملها الهيكل المعني.</p>	<p>ما هي المعاليم المستوجبة للنفاذ إلى المعلومة؟</p>



ملاحظات	الوصف المدقق للإجراء		الإجراء
<p>الفصول من 22 / 14 من القانون عدد 22 لسنة 2016</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إذا كان الردّ بالرفض يجب إن يكون قرار الرفض كتابيا و معللا مع التنصيص على أجال طرقة الطعن و الهياكل المختصة بالنظر فيه .</li> <li>• يعتبر عدم ردّ الهيكل المعني على مطلب النفاذ في الأجال القانونية، رفضا ضمنيا يفتح المجال لطالب النفاذ في الطعن في قرار الهيكل .</li> <li>• لا يكون الهيكل المعني ملزما بالرد على طالب النفاذ أكثر من مرة واحدة في صورة تكرار مطالبه المتصلة بنفس المعلومة دون موجب</li> </ul>	<p><u>الأجال القانونية للرد</u></p> <p>- 20 يوما من تاريخ التوصل بالمطلب أو من تاريخ تصحيحه</p> <p>- التمديد في أجل الجواب بـ 10 أيام مع إعلام طالب النفاذ بذلك (30 يوما)</p> <p>- 10 أيام من تاريخ توصل الإدارة بالمطلب أو من تاريخ تصحيحه</p> <p>- 48 ساعة من تاريخ توصل الإدارة بالمطلب الحرص على الرد بما يترك اثرا كتابيا و بصفة فورية و تعليل الرفض</p> <p>- 48 ساعة من تاريخ توصل الإدارة بالمطلب مع التنصيص على أجال و طرق الطعن</p> <p>- 05 أيام من تاريخ توصل الإدارة بالمطلب مع إعلام طالب النفاذ بعدم الاختصاص او بحالة مطلبه على الهيكل المعني</p> <p>- 30 يوما من تاريخ توصل الإدارة بالمطلب بمقتضى مكتوب مضمون الوصول مع الاعلام بالبلوغ</p>	<p><u>موضوع مطلب النفاذ</u></p> <p>- إذا كان الردّ يتعلق بمطلب نفاذ عادي</p> <p>- إذا تعلق الأمر بالحصول أو بالإطلاع على <u>عدة معلومات</u> لدى الإدارة</p> <p>- إذا تعلق طلب النفاذ بالإطلاع على المعلومة على عين المكان</p> <p>- إذا كان لمطلب النفاذ إلى المعلومة تأثير على حياة شخص أو على حريته</p> <p>- إذا كان ردّ الإدارة بالرفض فيجب أن يكون قرار الرفض كتابيا و معللا.</p> <p>- في صورة توفر المعلومة موضوع الطلب لدى جهة غير الإدارة</p> <p>- إذا كانت المعلومة المطلوبة سبق تقديمها من الغير إلى الإدارة بعنوان سري ، يتعين استشارة الغير للحصول على رأيه حول الإتاحة الجزئية أو الكلية للمعلومة .</p> <p>- على الغير تقديم الردّ و يعتبر</p>	<p>ما هي أجال الردّ على مطلب النفاذ إلى المعلومة ؟</p>



الإجراء	الوصف	المدقق للإجراء	الملاحظات	
	عدم الرد في الأجل المذكورة موافقة ضمنية . - إذا تعلق مطلب النفاذ بمعلومة سبق للإدارة نشرها	- 15 يوما من تاريخ تلقي مطلب الاستشارة - 48 ساعة من تاريخ توصل الإدارة بالمطلب مع تحديد الموقع الذي تم نشر المعلومة به		
هل يمكن لطالب المعلومة أن يطعن في القرار القاضي برفض مطلب النفاذ ؟ "الطعون"	* يمكن لطالب النفاذ عند رفضه القرار المتخذ بخصوص مطلبه أن يتقدم أولا بمطلب تظلم لدى رئيس الهيكل المعني بالأمر في أجل أقصاه <b>20 يوما</b> التي تلي الإعلام بالقرار.		طبقا للفصول 29 الى غاية 31 من القانون عدد 22 لسنة 2016 الطعن : * لدى هيئة النفاذ الى المعلومة * المحكمة الادارية	
	* يتعين على رئيس الهيكل الرد في اقرب الأجل الممكنة على أن لا يتجاوز ذلك أجلا أقصاه <b>10 أيام</b> من تاريخ إيداع مطلب التظلم			
	* يعتبر عدم رد رئيس الهيكل المهني خلال هذا الأجل: رفضا ضمنيا			تم تركيز هيئة النفاذ إلى المعلومة : 24 مارس 2017 أدى أعضائها اليمين 20 سبتمبر 2017
	* يمكن لطالب النفاذ الطعن بقراره لدى <u>هيئة النفاذ إلى المعلومة</u> : في أجل لا يتجاوز <b>20 يوما</b> من تاريخ بلوغ قرار الرفض الصادر عن الإدارة / تاريخ الرفض الضمني.			
	* تبت الهيئة في الدعوى في اقرب الأجل الممكنة على أن لا يتجاوز ذلك أجلا أقصاه 45 يوما من تاريخ توصلها بمطلب الطعن يكون قرارها ملزما للإدارة			
	* لطالب النفاذ / أو للهيكل المعني الطعن في قرار <u>هيئة النفاذ إلى المعلومة</u> استئنافيا أمام المحكمة الإدارية في أجل 30 يوما من تاريخ الإعلام به.			